

CDIP/20/INF/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 31 أكتوبر 2017

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة العشرون

جنيف، من 27 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2017

ملخص دراسة عن الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا

من إعداد الأمانة

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص دراسة عن الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا. وقد أُجريت الدراسة (http://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/)، التي في الأصل باللغة الإسبانية، في سياق مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية – المرحلة الثانية (CDIP/14/7).

2. وأعدّ الدراسة السيد خوان بابلو هيريرا-سافيدرا، من هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة في كولومبيا، والسيدة مارسيليا أوجويلا أورتيز، وهي مستشارة من كولومبيا، والسيد خوان كاميلو فيلار أوتوالورا، وهو مستشار من كولومبيا، بالتعاون مع السيد إدوين كريستانشو بينيلا، والسيد أوسكار إدواردو سالازار، والسيدة مارييا بيداد فيلافيسز.

3. واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا

في عام 2014، طلبت الحكومة الكولومبية من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أن تكون جزءاً من المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (CDIP/14/7) التي تُقدت في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية).

وفي الفترة ما بين عامي 2004 و2008، وضعت كولومبيا خطة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية (PENPI). وقد أعادت هذه الخطة الاستراتيجية تصميم إطار سياسة الملكية الفكرية في البلاد. فأُنشأت، من بين أمور أخرى، اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالملكية الفكرية (CIPI)، وطبقت كثيراً من السياسات الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية (CONPES، 2008). وفي هذا السياق، طلبت الحكومة الكولومبية إجراء دراسة قطرية لتقييم نتائج هذه الإصلاحات الحالية والمقبلة بشأن الانتفاع بنظام الملكية الفكرية.

وفي الفترة من يوليو 2014 إلى سبتمبر 2017، أجرت الويبو دراسة قطرية بالتعاون مع الحكومة الكولومبية. وتلخص هذه الوثيقة تنفيذ الدراسة ونتائجها الرئيسية.

الأهداف

كان الهدف الرئيسي للدراسة القطرية هو تقييم الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا تقيماً إحصائياً وإيجاد القدرة التقنية على تحليل أثر سياسات الملكية الفكرية.

كما لبنت الدراسة الطلب التقني المحدد الخاص باستحداث أدوات اقتصادية وإحصائية لرصد وتقييم أثر سياسات الملكية الفكرية والابتكار باستمرار.

التنسيق والتنفيذ

تطلّب تنفيذ الدراسة حدوث تنسيق بين العديد من الوكالات الحكومية الكولومبية والويبو. وفي الويبو، كانت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات هي مركز التنسيق التقني، وتلقت دعماً تنسيقياً من المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وفي كولومبيا، كانت وزارة الشؤون الخارجية (MRE) – ممثلةً في بعثة كولومبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في جنيف – هي النظرير المباشر للمشروع في جنيف، وكانت الإدارة الوطنية للتخطيط (DNP) مسؤولةً عن التنسيق مع جميع الوكالات الوطنية في كولومبيا.

وكانت هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة (SIC) والإدارة الوطنية لحق المؤلف (DNDA) الوكالتين الرئيسيتين المعنيتين بالتنفيذ التقني للمشروع. وقدم استشاريون محليون مساهمات تقنية تحت إشراف شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو، وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف. كما قدم المعهد الزراعي الكولومبي (ICA) والإدارة الوطنية للإحصاءات (DANE) بيانات ودعماً تقنياً.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الوكالات الحكومية السابقة والتالية تعليقات في أثناء تنفيذ الدراسة: اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالملكية الفكرية (CIPI)، ووزارة التجارة والصناعة والسياحة (MinCIT)، والمعهد الكولومبي للعلوم (COLCIENCIAS)، ومرصد العلوم والتكنولوجيا (OCyT)، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية (MSPS).

التصميم المنهجي

فُتِّم تنفيذ الدراسة إلى أربع مراحل، هي: "1" استعراض السياسات المحددة المتعلقة بالملكية الفكرية التي طُبِّقَت منذ تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في عام 2008؛ "2" وإنشاء قاعدة بيانات شاملة للملكية الفكرية من أجل الاستخدام الإحصائي؛ "3" والتحليل الاقتصادي والإحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية، "4" والتعميم المحلي للحفاظ على قاعدة البيانات وإجراء مزيد من التحليل.

استعراض السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية

أجرى خبير استشاري محلي، تحت إشراف الإدارة الوطنية للتخطيط وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو، استعراضاً لسياسات محددة تتعلق بالملكية الفكرية طُبِّقَت منذ تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية. وكان الهدف من الاستعراض هو أن يُحدِّد بالتفصيل كيف نُقِّدَت الاستراتيجيات الست الرئيسية الواردة في الخطة الاستراتيجية الوطنية – التي تتضمن 38 توصية تتعلق بالسياسات – بوصفها إجراءات ملموسة، وفي أي جدول زمني نُقِّدَت. ونسقت الإدارة الوطنية للتخطيط مع الوكالات الحكومية الأخرى للحصول على معلومات مُحدَّثة بشأن صياغة وتنفيذ ما يتعلق بالملكية الفكرية من قانون وسياسات. وعُرض الاستعراض النهائي داخلياً على شركاء الدراسة، واستخدم كمساهمة لبقية الدراسة.

إنشاء قاعدة بيانات للملكية الفكرية من أجل الاستخدام الإحصائي

تم تشكيل فريق تقني محلي – تحت إشراف الإدارة الوطنية للتخطيط، وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف، وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويبو – لإعداد أول قاعدة بيانات للملكية الفكرية من أجل الاستخدام الإحصائي في كولومبيا. وتكوّن الفريق التقني من موظفي مجموعة الدراسات الاقتصادية (GEE) التابعة لهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة وخبرين استشاريين محليين، وكانا يعملان في مقر هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة ومقر الإدارة الوطنية لحق المؤلف، على التوالي. وسمحت هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف، والمعهد الزراعي الكولومبي، والإدارة الوطنية للإحصاءات بالنفاذ إلى مجموعات بيانات محددة خاصة بها، وقدمت هذه الجهات دعماً تقنياً بشأن مجموعات البيانات.

وجمع الفريق التقني قاعدة بيانات إحصائية من المعلومات البليوغرافية لوحداث تسجيل الملكية الفكرية بشأن جميع إيداعات الملكية الفكرية المتاحة في هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف، والمعهد الزراعي الكولومبي. وتسمح قاعدة البيانات الجديدة هذه بإجراء العديد من التحليلات المتعمقة للانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا. ويصف الجزء التالي أحد هذه التحليلات. ولكن يمكن استخدام قاعدة البيانات من أجل الاستقصاءات المستقبلية ومن أجل الرصد والتقييم المستمرين لأثر سياسات الملكية الفكرية والابتكار، بما يتجاوز العمل الذي أُجري في الدراسة الحالية.

وتحتوي قاعدة البيانات على معلومات تسجيل وحدات البراءات، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية، وتسجيلات حق المؤلف، والعقود ذات الصلة بحق المؤلف. وجرى ربط سجلات إيداع الملكية الفكرية في قاعدة البيانات بتصنيف صناعي. وتحتوي قاعدة البيانات أيضاً على رموز تعريف فريدة للكيانات التي تتقدم بطلب لحماية الملكية الفكرية. وتسمح هذه الميزة بربط بيانات الملكية الفكرية بالمصادر الاقتصادية والإحصائية الكولومبية الأخرى.

والهيئة التقنية المسؤولة عن استضافة قاعدة البيانات والحفاظ عليها، في الوقت الراهن، هي هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة. وداخل هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، تستضيف مجموعة الدراسات الاقتصادية (GEE) الكفاءات اللازمة للقيام بالأنشطة التقنية ذات الصلة للمحافظة على البيانات وتحليلها.

التحليل الاقتصادي والإحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية

أعدَّ الفريق التقني المحلي والاقتصاديون التابعون لمجموعة الدراسات الاقتصادية أول تقرير عن الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا، وذلك تحت إشراف الإدارة الوطنية للتخطيط، وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف، وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويو. وكان المصدر الرئيسي للتحليل هو قاعدة البيانات التي أُنشئت خصيصاً من أجل الدراسة القطرية.

ويُطبَّق التقرير منهجية إحصائية وصفية لتحليل الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا. وهذا النهج معادل للنهج المستخدم في منشورات مماثلة مثل المؤشرات العالمية للملكية الفكرية أو الدراستين القطريتين للبرازيل وشيلي من المرحلة الأولى من مشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية نفسه (CDIP/5/7).

وجرى استعراض التقرير في عدة خطوات في أثناء تنفيذ الدراسة. أولاً، اشتركت الإدارة الوطنية للتخطيط وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة والإدارة الوطنية لحق المؤلف وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويو في استعراض التقرير طوال مراحل إعدادة. ثانياً، طُرح التقرير على الجهات المعنية للتعليق عليه واستعراضه، مثل المعهد الزراعي الكولومبي، والإدارة الوطنية للإحصاءات، واللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالملكية الفكرية، ووزارة التجارة والصناعة والسياحة، والمعهد الكولومبي للعلوم، ومرصد العلوم والتكنولوجيا، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية. وأخيراً، أجرى باحث كولومبي من جامعة ساسكس استعراضاً خارجياً.

تعميم المشروع على الصعيد الوطني

من أجل تلبية الطلب على أدوات الرصد والتقييم المستمرين لأثر سياسات الملكية الفكرية والابتكار، قامت الإدارة الوطنية للتخطيط، وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف، وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويو بتقييم متطلبات تعميم أنشطة المشروع على الأنشطة المنتظمة لشتى أصحاب المصلحة الكولومبيين.

وستتولى هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، مؤقتاً، استضافة قاعدة البيانات الحالية وصيانتها. وستواصل الإدارة الوطنية للتخطيط تولي زمام المبادرة في التنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحديث البيانات وتوسيع نطاقها. وستقوم الإدارة الوطنية للتخطيط، وهيئة الرقابة على الصناعة والتجارة، والإدارة الوطنية لحق المؤلف وأي وكالة معنية أخرى بتحليل الاحتياجات وجدوى ترويج قاعدة البيانات، وإجراء تحليل اقتصادي جديد. وستقوم هذه الجهات أيضاً بإضفاء الطابع الرسمي على قاعدة استخدام البيانات الناتجة والنفوذ إليها، حسبما تراه ضرورياً.

الجدول الزمني للتنفيذ والأنشطة الرئيسية

طلبت الحكومة الكولومبية من الويو إجراء الدراسة القطرية في أكتوبر 2013. وقيمت شعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات في الويو الجدوى التقنية للدراسة، ووافقت بالتشاور مع الحكومة الكولومبية على مشروع دراسة قطرية.

وبدأت الدراسة رسمياً في يوليو 2014، مع إرسال بعثة إطلاق وتقصي حقائق إلى مدينة بوغوتا الكولومبية. وشملت البعثة حلقة عمل لتبادل المعلومات بمشاركة جميع الوكالات الحكومية المشاركة في المشروع والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الأوساط الأكاديمية وأعضاء من القطاع الخاص.

وعقب الشروع في الدراسة، كانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في تنسيق النفاذ إلى البيانات مع الوكالات، وتشكيل الفريق التقني -بما في ذلك تعيين الخبراء الاستشاريين المحليين- وإنتاج العمل الموضوعي. وقُيِّم تطور هذه الأنشطة تقييماً مشتركاً في بعثة إلى مدينة بوغوتا الكولومبية في فبراير 2016. وكان الغرض الرئيسي من البعثة هو إجراء استعراض في منتصف الدراسة لجمع جميع الوكالات المعنية للتعليق على تنفيذ الدراسة والنتائج الأولية.

وعقب الاستعراض الذي أُجري في منتصف الدراسة، كانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في تنسيق النفاذ إلى البيانات المتبقية، والانتها من العمل الموضوعي -بما في ذلك صياغة التقرير- وإجراء الاستعراض الخارجي. وقد اختُتمت أعمال الدراسة رسمياً ببعثة إلى مدينة بوغوتا الكولومبية في سبتمبر 2017. وكان الغرض الرئيسي من البعثة هو الاشتراك في عرض النتائج على الجمهور المحلي ومناقشة أنشطة الدراسة المستقبلية والتعميم مع الشركاء المحليين.

الدروس المستفادة

قُذت الدراسة القطرية بوجه عام وفقاً للنطاق والجدول الزمني الأوليين اللذين حُددَا في أثناء تصميمها. ولكن ظهرت في أثناء تنفيذها تحديات يمكن أن تُستخلص منها دروس من أجل الدراسات المستقبلية. وتُناقش فيما يلي التحديات والعبر المُستخلصة طول المراحل الأربعة للدراسة.

وفي أثناء استعراض السياسات المحددة المتعلقة بالملكية الفكرية، ظهر تحديان رئيسيان. أولاً: تطلب الاستعراض التفاعل مع كثير من الوكالات الحكومية ومع وحدات عديدة داخل هذه الوكالات؛ نظراً لتعدد التوصيات الثنائي والثلاثي المتعلقة بالسياسات واتساع نطاقها. ثانياً: تنفيذ هذه التوصيات على معظم السياسات الملموسة -إما بطبيعتها أو تصميمها- لم يوفر مؤشراً كياً لنطاقها -أي الجمهور والامتداد الزمني- أو أثرها المُقَيِّم. وهذان التحديان مجتمعان جعلاً من الصعب جداً إجراء تحليل كمي للتوصيات وللانتفاع بالملكية الفكرية. ويُستحسن، عند تصميم السياسات في المستقبل، أن يُحدّد قدر من الرصد الكمي لتنفيذ السياسات، كلما أمكن ذلك.

وفي أثناء إنشاء قاعدة بيانات شاملة للملكية الفكرية من أجل الاستخدام الإحصائي، كان أحد التحديات الرئيسية يتعلق بالتباين النمطي بين بيانات الملكية الفكرية الواردة في قواعد بيانات الإنتاج الخاصة بمكاتب الملكية الفكرية والبيانات اللازمة للتحليل الاقتصادي والإحصائي. ويتجلى ذلك أيضاً في تباين الكفاءات التقنية بين متخصصي الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات الذين يعنون ببيانات الإنتاج، والاقتصاديين والإحصائيين الذين يُنتجون التحليل. وعادةً ما يبدو أن متخصصي الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات لا يفهمون البيانات اللازمة للتحليل، في حين أن الاقتصاديين والإحصائيين يفتقرون إلى فهم متعمق لصكوك الملكية الفكرية وعملياتها التي تنتج البيانات. ويمكن تقليل هذا التباين من خلال جعل الاقتصاديين والإحصائيين يعملون في مكاتب الملكية الفكرية، مما يزيد من التفاعل بين هاتين المجموعتين من المتخصصين. وفي هذه الحالة، كانت توجد بالفعل لدى هيئة الرقابة على الصناعة والتجارة وحدة للشؤون الاقتصادية، هي مجموعة الدراسات الاقتصادية (GEE)، وكان لهذه الوحدة دور فعال في تنفيذ الدراسة.

وفي أثناء إعداد التحليل الاقتصادي والإحصائي للانتفاع بالملكية الفكرية، كان التحدي الرئيسي يتعلق بتغطية بيانات الملكية الفكرية للأنشطة الاقتصادية الأساسية. فاقتصر بيانات البراءات على تصوير الأنشطة الابتكارية معروفة تمام المعرفة وموثقة في المؤلفات الاقتصادية. وتغطية أنشطة التصميم والتوسيم من خلال التصميم الصناعية والعلامات التجارية أقل شهرة.

وبعض النظر عن ذلك، فإن هذا الأمر لا يكاد يمثل مشكلة لأن بيانات البراءات والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية تغطي معظم الأنشطة المتعلقة باستخدام هذه الأنظمة. ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، حيث لا يُسجّل قدر كبير منها تسجيلاً رسمياً في الإدارة الوطنية لحق المؤلف. وتفضيل كل صناعة إبداعية لاستخدام التسجيل الرسمي لحق المؤلف أقل شهرة، وقدمت الدراسة أول نهج نظامي لهذا الموضوع. ومع ذلك، توجد حاجة إلى عمل دراسة تكاملية لتوفير فهم كامل لاستخدام نظام حق المؤلف.

وأخيراً، أظهر تقييم التعميم المحلي للدراسة عدة تحديات محتملة تتعلق بماضي الدراسة ومستقبلها. وستتطلب التعميم الناجح للمشروع الحفاظ على الكفاءات التي نتجت في أثناء تنفيذ الدراسة. ومن هذا المنطلق، من الأهمية بمكان أن يقوم الشركاء التقنيون الحاليون وأصحاب المصلحة الجدد - من الوكالات الأخرى أو الأوساط الأكاديمية مثلاً - باستغلال قاعدة البيانات الناتجة في أثناء الدراسة في تحليلات لاحقة. ومن المهم بنفس القدر الحفاظ على المنهجية التي وُضعت خلال تنفيذ الدراسة والمهارات التقنية التي اكتسبها موظفو مكتب الملكية الفكرية والخبراء الاستشاريون المحليون وتوسيع نطاقها.

ملخص النتائج الاقتصادية والإحصائية للدراسة القطرية¹

تُحلّل الدراسة القطرية الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا في الفترة من عام 2000 إلى عام 2016. وتُقدّم وصفاً متعمقاً لاستخدام البراءات، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، والأصناف النباتية، والمؤشرات الجغرافية، وغيرها من صكوك الملكية الفكرية. ويُقسّم التحليل حسب منشأ مُودِع الطلب، والصناعة، والأقاليم الفرعية الكولومبية. وتُقارن الدراسة أيضاً الأداء الوطني لكولومبيا في سياق بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى.

ويتمثل الاتجاه الرئيسي في أن الانتفاع بالملكية الفكرية في كولومبيا قد زاد خلال الفترة من 2000 إلى 2016. وينطبق ذلك على طلبات البراءات، ونماذج المنفعة، والتصاميم الصناعية، والعلامات التجارية، وحق المؤلف، والأصناف النباتية.

وأكثر من 90% من طلبات البراءات تأتي من غير المقيمين، ومعظمهم من الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا والسويد وفرنسا. و86% من طلبات براءات غير المقيمين تُودّع من خلال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. أما على الصعيد الوطني، فإن 46% من طلبات براءات المقيمين تأتي من بوغوتا العاصمة، تليها ميديلين (14%)، ثم كالي (7%)، ثم بوكارامانغا (4%)، ثم بارانكيا (3%).

وعلى العكس من ذلك، تأتي من المقيمين 92% من طلبات نماذج المنفعة. وداخل كولومبيا، تأتي 54% من هذه الطلبات من بوغوتا العاصمة، و13% من ميديلين، و8% من كالي، و2% من مانيزاليس، و2% من بارانكيا.

ويأتي ما يقرب من ثلثي طلبات التصاميم الصناعية من غير المقيمين، ومعظمهم من الولايات المتحدة واليابان وفرنسا والبرازيل وهولندا. ويتركز أكثر من نصف طلبات المقيمين في بوغوتا العاصمة، تليها ميديلين (16%)، ثم يومبو (6%)، ثم كالي (4%)، ثم سابانيتا (2%).

ونحو 60% من إبداعات العلامات التجارية وغيرها من العلامات المميزة تأتي من الداخل، حيث تستأثر بوغوتا العاصمة بأكثر من نصف هذه الإبداعات. وتستأثر الولايات المتحدة بمعظم طلبات العلامات التجارية وغيرها من طلبات العلامات المميزة المقدمة من غير المقيمين، تليها ألمانيا وإسبانيا وفرنسا.

¹ يمكن الاطلاع على الدراسة الكاملة في العنوان التالي: http://www.wipo.int/econ_stat/en/economics/studies/

كما يتركز في بوغوتا العاصمة أكثر من نصف التسجيلات المحلية لحماية حق المؤلف. وتليها إدارتا أنتيوكيا وفالي ديل كوكا. وتأتي معظم تسجيلات غير المقيمين من أستراليا والأرجنتين وشيلي وإكوادور وإسبانيا والولايات المتحدة والمكسيك وفنزويلا. وفي جميع الحالات، كانت المصنفات الأدبية غير المنشورة هي النوع الأكثر شيوعاً من المصنفات التي يجري تسجيلها.

ويقدم المودعون من غير المقيمين 89% من إبداعات حماية الأصناف النباتية. وتأتي هولندا على رأس قائمة بلدان المنشأ، إذ تستحوذ على 49% من جميع طلبات الأصناف النباتية. وتتعلق 82% من الإبداعات بأنواع الزهور. وأصناف الزهور هي الأنواع الأكثر شيوعاً التي تُطلب حمايتها في كولومبيا، إذ يبلغ مجموع طلباتها 645 طلباً. وعلى النقيض من ذلك، لم يُودع خلال الفترة نفسها سوى 19 صنفاً من أصناف القهوة.

ويقدم التقرير أيضاً تقديراً بشأن الانتفاع بالملكية الفكرية حسب النشاط الاقتصادي. ووفقاً لهذا التصنيف، كانت القطاعات الرئيسية التي تكثرت فيها إبداعات الإبداعات الجديدة خلال هذه الفترة هي آلات التعدين والتشديد، والمنتجات الصيدلانية، والمواد الكيميائية، والمطاط الصناعي، وأنشطة الدعم الزراعي. وكانت القطاعات الرئيسية التي تستفيد من نظام العلامات التجارية هي المطاط، وتسويق الطاقة الكهربائية، وتنظيم الفعاليات، والمنتجات الصيدلانية. وأخيراً، كانت القطاعات الرئيسية التي تستفيد من سجل حق المؤلف هي الإبداع الأدبي، والإبداع الموسيقي، وإبداع الفنون المرئية، والتسجيل الصوتي، والنشر الموسيقي، وأنظمة الحاسوب، والنشر، والإبداع السمعي البصري.

ومن خلال المقارنة الدولية ببلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، يتضح من الانتفاع بالملكية الفكرية في كل 100 ألف نسمة أن كولومبيا ليست رائدة إلا في الانتفاع بحق المؤلف ونماذج المنفعة. وعلى النقيض من ذلك، تبدو كولومبيا متأخرة عن بلدان أخرى في جميع مؤشرات الملكية الفكرية الأخرى.

[نهاية المرفق والوثيقة]